المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

وثيقة جواز السفر بين التداول اليومي وتداعيات الأمن القومي

إعداد /أ. عبدالباسط الدوكالي علي
رئيس قسم البحوث والدراسات العلمية

مقدمة:

تُعد وثيقة جواز السفر إحدى أبرز الرموز السيادية للدولة، فهي تمثل أداة إثبات الهوية على الصعيد الدولي وتكفل لحاملها الحماية القانونية أثناء التنقل عبر الحدود، في الأصل، يُفترض أن يقتصر استخدامها على السفر الخارجي، إلا أن الممارسات الإدارية والاقتصادية في الدولة جعلتها تتداول في المعاملات اليومية كمستند لإثبات الشخصية أو الضمان، هذا الاستخدام المفرط يُثير إشكاليات تتعلق بالأمن القومي، من حيث مخاطر التزوير، المساس بالسيادة، والإضرار بسمعة الدولة في محيطها الإقليمي والدولي.

تنطلق هذه الورقة من فرضية أن الإفراط في استعمال جواز السفر داخلياً يفتح ثغرات أمنية وإدارية تهدد استقرار الدولة وسيادتها، مما يستدعي معالجة علمية وقانونية.

رغم أن جواز السفر وثيقة مخصصة للتنقل الدولي، إلا أن كل المؤسسات والأفراد يعتمدون عليه كوثيقة رئيسية في حياتهم اليومية، مما يثير عدة تساؤلات:

1. ما هي تداعيات تداول جواز السفر في المعاملات اليومية على الأمن القومي؟
2. كيف يُمكن الحد من المخاطر دون عرقلة المعاملات المدنية والاقتصادية؟
3. ما البدائل الممكنة التي توازن بين متطلبات الإدارة وحماية السيادة؟

ولكل ما سبق فإن الورقة ستعمل على تفكيك التساؤلات السالفة الذكر والاجابة عليها لتصل الى التالي:

- إبراز الأهمية السيادية لجواز السفر.
- تحليل المخاطر الأمنية الناجمة عن الإفراط في تداوله داخلياً.
- دراسة البُعد القانوني والمؤسسي للظاهرة.
- تقديم مقترحات عملية لتعزيز الأمن القومي.

من الفرضيات التي يجب اخذها بعين الاعتبار لكي تلامس هذه الورقة الواقع في هذ الشأن تبرز لنا عدة نقاط لوصف واقع استخدام جواز السفر في المعاملات اليومية، ودراسة مدى الحد من استخدام الجواز داخلياً عبر الهوية البيومترية كما يستلزم الامر تحليل الوثائق والقوانين لمراجعة الأطر التشريعية الناظمة لاستخدام الوثائق السيادية وهذه النقاط تتمحور حول :-

- كثرة تداول جواز السفر داخلياً تُضعف مكانته كوثيقة سيادية.
- زيادة فرص ضياع أو تزوير الجواز نتيجة الاستعمال الروتيني يفتح المجال أمام الجرائم العابرة للحدود.
- وجود بدائل وطنية (بطاقة الهوية البيومترية – الرقم الوطني) يُقلل من المخاطر.

- **الممارسة الشائعة**

يتم استخدام جواز السفر بشكل روتيني في العديد من المعاملات غير المرتبطة بالسفر، منها:

1. المعاملات المالية: فتح الحسابات البنكية، الحصول على قروض، تحويل الأموال.
2. التعاقدات: تأجير الشقق والسيارات، إبرام العقود التجارية.
3. المعاملات الحكومية: بعض الإجراءات القضائية أو الإدارية التي تتطلب إثبات هوية.
4. القطاع الخاص: التسوق عبر الإنترنت، استلام الطرود البريدية، التسجيل في الفنادق (محلياً)، الاشتراك في خدمات الهاتف والإنترنت ، ضمان في المعاملات التجارية بين المواطن والتجار الليبيين والغير ليبيين .

- **تداعيات هذه الممارسة على الأمن القومي**

استخدام جواز السفر بهذه الطريقة يحمل مخاطر جسيمة على الأمن القومي، يمكن تلخيصها في عدة محاور:-

1. مخاطر الاحتيال وانتحال الهوية:

- معلومات شاملة وحساسة: يحتوي جواز السفر على مجموعة غنية من المعلومات الشخصية: الاسم الكامل، تاريخ ومحل الميلاد، الرقم الوطني، صورة شخصية، تاريخ إصدار وانتهاء الجواز، وتاريخياً كان يحتوي على حالة الزواج والأبناء. هذه المعلومات تشكل كنزاً لمحتالين الهوية.

- سهولة التزوير والنسخ: مع تداول الوثيقة بشكل مكثف في أماكن غير آمنة (مكاتب التأجير، شركات التوصيل، إلخ)، يسهل نسخها أو تصويرها. يمكن استخدام هذه الصور المنسوخة لإنشاء وثائق مزورة عالية الجودة.

- إنشاء هويات وهمية: يمكن استخدام المعلومات المسروقة لإنشاء هويات وهمية تستخدم في أنشطة إجرامية أو إرهابية، أو للحصول على وثائق رسمية أخرى بشكل احتيالي.

2. تهديد الخصوصية الفردية والأمن المجتمعي:

انتهاك الخصوصية:

إجبار الأفراد على تقديم وثيقة تحتوي على هذا الكم من المعلومات للمعاملات البسيطة يمثل انتهاكاً للخصوصية.

التتبع والمراقبة غير المشروعة:

يمكن للجهات غير الرسمية أو حتى الأفراد تجميع قواعد بيانات غير مرخصة تحتوي على معلومات جوازات السفر للمواطنين، مما يسهل عمليات التتبع أو الاحتيال المنظم.

3. تقويض سيادة الدولة وموثوقية وثائقها:

- **تقليل قيمة الجواز الأصلي:** عندما تكون وثيقة الجواز متداولة على نطاق واسع ومزورة بسهولة، تفقد هيبتها ومصداقيتها في نظر الدول الأخرى وجهات الضبط الحدودية الدولية.
- **إضعاف الثقة في الأنظمة:** يؤدي انتشار التزوير إلى إضعاف الثقة في كفاءة وأمن الأنظمة الوطنية لإصدار الوثائق.

4. تهديدات الأمن السيبراني:

- **سرقة البيانات الرقمية:** مع تحول العديد من المعاملات إلى المنصات الإلكترونية، أصبح طلب صورة من جواز السفر شائعاً إذا تم اختراق هذه المنصات، فإن قواعد البيانات الضخمة لجوازات السفر تصبح عرضة للسرقة والبيع على الشبكة المظلمة (Dark Web).
- **التصيد الاحتيالي:** يمكن للمحتالين استخدام معلومات جواز سفر مسروقة لخداع الأفراد أو المؤسسات عبر عمليات التصيد الاحتيالي الأكثر تطوراً.

5. تسهيل الأنشطة غير المشروعة عبر الوطنية:

- **غسيل الأموال:** استخدام هويات مزورة عبر جوازات سفر مسروقة يسهل عمليات غسيل الأموال.
- التهريب والاتجار بالبشر: يمكن للشبكات الإجرامية استخدام وثائق سفر مزورة بناءً على معلومات حقيقية لتهريب الأشخاص أو البضائع.
- الإرهاب: يمكن للعناصر الإرهابية استخدام هويات مزورة للسفر أو تأسيس شركات وهمية أو تمويل عملياتها.

الأسباب الجذرية التى ادت الى هذه الممارسة

1. **غياب بديل موحد وآمن**: في كثير من الحالات، لا توجد بطاقة هوية وطنية ذكية (تحتوي على شريحة إلكترونية) مقبولة على نطاق واسع من جميع القطاعات (البنوك، الحكومة، القطاع الخاص). حتى إذا وجدت، قد لا تكون مزودة بتقنيات حماية متطورة.
2. **القصور التشريعي**: عدم وجود قوانين صارمة تمنع بشكل قاطع استخدام جواز السفر في المعاملات غير المرتبطة بالسفر، أو قوانين حماية البيانات التي تحد من جمع المعلومات.
3. **العادات والتقاليد الإدارية**: الاعتياد على استخدام جواز السفر كوثيقة الهوية "الأقوى" من قبل المؤسسات، وعدم تحديث الأنظمة واللوائح الداخلية لديها.
4. **ضعف الوعي المجتمعي**: عدم إدراك الكثير من المواطنين للمخاطر الأمنية الكبيرة المرتبطة بتداول جواز سفرهم بشكل عشوائي.

- **الحلول والبدائل المقترحة**

للتخفيف من هذه التداعيات الخطيرة، يمكن اتباع الإجراءات التالية:

1. تعميم وتطوير بطاقة الهوية الوطنية:

- جعل بطاقة الهوية الوطنية البيومترية (ببصمات الأصابع أو قزحية العين) هي الوثيقة الوحيدة المعتمدة للمعاملات المحلية.
- اصدار بطاقة هوية وطنية ليست بالصعوبة التي يتم بها اصدار وتأمين بيانات المواطنين في اجراءات استخراج جواز السفر والمفارقة ان المسوغات المطلوبة لاستخراج جواز السفر ومن ضمنها النموذج المعد لذلك يشمل البطاقة الشخصية .
- إلزام جميع القطاعات (حكومية وخاصة) بقبولها كإثبات وحيد للهوية في المعاملات الداخلية ومعاقبة الممتنعين.

2. التشريعات والقوانين:

- إصدار قانون يحدد بشكل واضح الوثيقة التي يجب استخدامها لكل غرض (بطاقة الهوية للمحلي، وجواز السفر للسفر الدولي فقط).
- فرض عقوبات صارمة على المؤسسات التي تطلب جواز السفر في معاملات محلية.
- سن قوانين قوية لحماية البيانات الشخصية وتنظم طريقة جمع وتخزين ومعالجة المعلومات الشخصية.

3. التوعية المجتمعية:

- حملات توعوية للمواطنين حول مخاطر إعطاء صورة من جواز سفرهم لأي جهة، وتشجيعهم على الاعتراض عندما يطلب منهم ذلك في معاملات غير ضرورية.
- توعية القطاع الخاص والمؤسسات بالمخاطر القانونية والأمنية المترتبة على جمع وتخزين هذه الوثائق الحساسة.

4. تعزيز أمن جواز السفر نفسه:

الاستمرار في تطوير تقنيات مكافحة التزوير في جوازات السفر (حبر متغير بالحرارة، نقوش بارز، صور شفافة، رقاقات إلكترونية).

ربط قواعد بيانات جوازات السفر بشكل آمن مع قواعد البيانات الدولية (مثل الإنتربول) لكشف الوثائق المفقودة أو المسروقة.

الخلاصة

تحول جواز السفر من كونه وثيقة سيادية لأغراض السفر إلى وثيقة هوية يومية يمثل ثغرة أمنية كبرى، هذه الممارسة لا تعرض الأفراد لخطر انتحال الهوية فحسب، بل تهدد الأمن القومي بشكل مباشر من خلال تسهيل الأنشطة الإجرامية المنظمة والعابرة للحدود، فالحل الأمثل يكمن في فصل المسارين: تطوير وتعزيز بطاقة هوية وطنية آمنة للمعاملات المحلية، والحفاظ على جواز السفر لوظيفته الأصلية كبوابة آمنة للعالم، مع تطبيق تشريعات صارمة وحملات توعوية شاملة لتحقيق هذا الفصل.